

١-٢-٧ تصميم نموذج اقتصادي كلي :- (MACROECONOMIC MODEL)

لقد تمّ الإعتماد على نموذج الاقتصاد النمطي المعد من قبل البنك الدولي والمعروف بإسم النموذج القياسي المعدل (The World Bank Revised Standard Model) عند إعداد الخطة الخمسية الرابعة وذلك للتأكد من ترابط الأهداف والموازن والقطاعات المختلفة ببعضها البعض .

وفي إطار التطوير المستمر الذي تخضع له عملية إعداد الخطط ومتابعتها، قامت وزارة التنمية في عام ١٩٩٥ م بالتعاقد مع شركة عالمية متخصصة (Wharton Econometric Forecasting Associate) بإعداد نموذج اقتصادي كلي خاص بالسلطنة وتدريب عدد من موظفي الوزارة في هذا المجال وقد وفر هذا النموذج للوزارة الامكانيات الفنية التالية :

أ - إيجاد التوازن بين الموازين التخطيطية الرئيسية وهي : الموازنة العامة للدولة ، ميزان الناتج المحلي، ميزان الإستثمار والادخار، ميزان المعاملات الجارية مع العالم الخارجي، وميزان الموارد والإستخدامات الكلية .

ب - التأكد من الترابط بين القطاعات الإنتاجية والخدمية من ناحية وبين عناصر الإنتاج الاستهلاك والإستثمار والإدخار من ناحية اخرى

ج - إعداد بدائل من الخيارات للتنبؤات المستقبلية (Scenarios Forecasting) للاقتصاد الكلي وفق إفتراضات متعددة ومؤشرات مختلفة تساعد على إختيار البديل الأمثل في ضوء الموارد المتاحة والسياسات الموضوعة.

د - توضيح أثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الحالية والمقترحة على مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مما يساعد على تقييم السياسات لإختيار الأفضل من بينها .

كما تمّ التعاقد في عام ١٩٩٦ م مع أحد بيوت الخبرة العالمية المتخصصة في هذا المجال (Petroleum Finance Company) لمساعدة الوزارة على تطوير وتحديث النموذج الاقتصادي إضافة الى تدريب الموظفين على إجراء بحوث وتحليل لمختلف القضايا التنموية.

بالرغم من التطور الذي أدخل على نوعية وكمية البيانات والاحصاءات والمعلومات المتوفرة عن كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الآليات المتاحة لمعالجتها وتحليلها، فإنّ عملية التطوير والتحديث ستكون مستمرة خلال المرحلة القادمة لإضفاء مزيد من المرونة على تقييم ومتابعة الخطط وتعديلها حسب النتائج المستخلصة، وفي هذا الإطار تمّ إنشاء دائرة متخصصة في الوزارة لتطوير النماذج وتحديثها وذلك للوصول الى نموذج اقتصادي كلي متكامل يساعد على بلورة التوجهات التنموية والسياسات الاقتصادية ويعزز من إمكانية البحوث والتحليل ويستجيب في نفس الوقت لتقييم المستجدات المحلية والخارجية.